مُقَدِّمَة

الحمد لله الذي أنار قلوب أوليائه، فقاموا بحقوقه مستسلمين ومنقادين، حقوق القيام بهذا الدين، وصلَّىٰ الله وسلَّم علىٰ سيدنا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فإنَّ أصول الفقه تمثل الكليات التشريعية التي جعلها أهل الأصول معيارًا تنضوي في خلاله فروع التشريع تحريمًا وتحليلًا، وكراهة وندبًا، وقد استطاعوا بهذه الأصول أن يحفظوا للتشريع ضوابطه وأحكامه، ومناهجه وآلياته؛ فكانت الأدلة التفصيلية سُلَّمًا إلىٰ بيان الأحكام عن طريق استثمار هذه الآليات، ومن ثَمَّ احتاج علماء الأصول إلىٰ عدة علوم وفنون جعلوها استمدادًا إلىٰ علم الأصول، منها الفقه، وعلم الكلام، واللغة.

وإذا كانت اللغة هي الوعاء الذي يحوي أحكام التشريع أصولًا وفروعًا؛ فإنها لا تقل أهمية وخطورة من حيث إنَّ كل تأويل وتفسير خاضع للتوظيف اللغوي في السياقات واللحاقات التي وردت فيها النصوص، ولمَّا كانت اللغة أساسًا في العملية الاستنباطية، وسُلَّمًا إلىٰ الفهم والبيان؛ اقتضىٰ كُلُّ ذلك أن نَهَضَ العقل الأصولي إلىٰ هذا الوعاء، ليتخذ منه قواعد ومعايير تستند من خلالها العملية الاجتهادية؛ فكانت دلالات الألفاظ وقواعد اللغة علىٰ رأس الأصول التشريعية، بل إنها تشكل الأساس والجوهر في هذا العلم.

إنَّ العملية الاجتهادية التي اتخذ الأصوليون منها سُلَّمًا إلىٰ الحق، هي ذلك التأويل والتفسير لنصوص الوحيين بعد توظيف معايير اللغة وآلياتها، كُلُّ ذلك فرض بلورةً محكمة ومعمقة لمفهوم التأويل وآلياته؛ فعن طريق هذه الآلية تعددت المدارس وتباينت الرؤىٰ، بعد أن جعلت كل مدرسة من اللغة موطنًا للبيان والتبيين.

إذا قلنا بأنَّ العملية الاجتهادية لا تخرج عن لغة العرب ومعهودها، كما قال الإمام الشاطبي[1]، فإنَّ موطن الخلاف هو عين هذه اللغة المعهودة بأساليبها ومنازلها. فما

(١) الموافقات: الإمام الشاطبي، ٤/ ٢٤٠.

عهده العرب في عرف لغتهم هو الذي راعه علماء الأصول؛ فتبايُن مدارس التأويل وتعدُّدها هو من ذلك التباين الذي خضعت له لغة العرب نفسها، في عرفها ومعهودها.

إنَّ هذه الديباجة توحي إلىٰ أنَّ المناهج التأويلية هي من نتاج الوعاء اللغوي في معهوده وعرفه، وليست خارجة عن هذا الحقل البياني العربي، وهذا يفرض علينا أنَّ كل آلية تأويلية خارج هذا الحقل، تُعتبر غريبة عن هذا الحقل، سواء في وجودها فيه أو توظيفها من ضمن آلياته، هذا يأخذنا إلىٰ إشكالات خاض غمارها السابقون الأولون من لدن حجة الإسلام الغزالي إلىٰ عصرنا. كما حدث مع المنطق الأرسطي عندما أدرجه الغزالي في كتابه المستصفىٰ، جاعلًا منه آليةً تأويلية إلىٰ جانب منطق لغة العرب، وقد جَعَلَ ذلك الاحْتِكَاكُ الثقافِيُّ، من المنطق موضعَ التأثير والتأثر في الفكر الأصولي، في فهم الخطاب وتدبير آليات تأويله.

وقد كان المنطق في الفكر الأصولي يشكل مخاضًا معرفيًا بعد الغزالي بين قبوله وبين رفضه وبين التحفظ فيه والتوقف.

ولعل أهم محطة رست فيها معالم هذه الإشكالات المعرفية هي تجربة ابن حزم، وابن رشد، وابن تيمية، وغيرهم كثير.

إنَّ آليات التأويل التي انبرينا في بحثنا هذا إلىٰ بيانها واستجلائها لم تكن بمعزل عن تلك المناهج التأويلية المعاصرة لما أنتجته آخر الدراسات الألسنية. فالخطاب التأويلي المعاصر قد أنتج مناهج معرفية تأويلية كثيرة ومتعددة، اتخذها منحىٰ استثماريًا لقراءة النصوص الأدبية والدينية علىٰ حد سواء.

إنَّ هذه الآليات التأويلية المعاصرة تجعلنا نستحضر تلك الاستعانة المعرفية في عهد الغزالي ومن بعده، مِنْ جَعْلِ المنطق أحد المعايير التي تدخل في العملية التأويلية، فهل يمكن أن نتخذ من هذه المناهج الألسنية المعاصرة سُلَّمًا أو معيارًا في العملية الاجتهادية؟، هذا ما سعىٰ هذا البحث إلىٰ بيانه واستجلائه، إما ردًّا أو قبولًا أو تحفظًا أو توقفًا، تأتي هذه المعاني والإشكالات بعد أن ننظر نظرًا حكيمًا في نتاجنا المعرفي هل يفتح أبوابه أمام آخر نتاج الألسنية المعاصرة في قراءة

الخطاب وتحليله، أم يُوصِدُهَا؟، كل هذا تَمَثَّلَ تحت العنوان الذي اخترناه لمشروع هذا البحث:

مناهج التأويل في الفكر الأصولي

دراسة تحليلية ونقدية مقارنة لمناهج الألسنية المعاصرة

إنَّ القراءة في الخطابين الأصولي والتأويلي المعاصر، هي قراءة توجيه وإضافة أو مقاربة؛ لكن ليس علىٰ نحوٍ تذوب فيه المفارقات، فتصبح كل الأساسيات مُغَيَّبَةً ومفككة؛ لأنَّ هذا عين ما وقعت فيه المناهج الألسنية في شقٍ من مدارات التأويل في فهم النص وأداة التلقي.

إنَّ الذي تقف عليه الدراسة هو نوع من الاستثارة النقدية لنظم المعرفة الأصولية، من حيث إظهار وجه السعة التي روعيت في التأويل خِدْمَةً، وبُعْدًا منهجيًا ومعرفيًا، كل ذلك يأتي أمام الدراسات الألسنية التي أولت اهتمامًا غير قليل بالمنظومة التي تدخل أساسًا في العملية التأويلية، وهذا الانتباه لا ينم علىٰ نضج معرفي نهائي ومكتمل، بقدر ما يستثير أطراف المنظومة التي تشكل أساسًا متينًا في العملية الإجرائية أمام فهم النص وتحليله.

ولا غرو أمام هذه الإشادة أن نتخذها سُلَّمًا منهجيًا ومعرفيًا؛ فهي فَهْمٌ للمنظومة الأصولية في حيز التأويل علىٰ وفق هذه الأطراف التي تدخل أساسًا منيعًا في ذلك، مع مراعاة المفارقات التي تفرضها الأيديولوجيا، والفضاءات التي تفرضها كذلك طبيعة النص في ذاته، حيث إنَّ كل مصطلح ينم علىٰ معانٍ مختلفة ومتعددة، فهو معين لا ينضب ووعاء لا يخلو من حمولات تولدت من الفضاء الذي نشأت فيه.

وعلىٰ هذا الأساس؛ فإنَّ الطرح الإبستمولوجي إزاء إشكالية التأويل يأتي من وراء الإحاطة بِالنُّظُمِ التي سَعَتْ إلىٰ اجتثاث أطراف العملية التأويلية والتي تكمن في ثلاثية: **المؤلف** - **القارئ** - **النص**.

إذا جئنا إلىٰ المناهج التأويلية المعاصرة، فإنَّ كل واحدة منها قد أعطت مفهومًا معمقًا فيها (الثلاثية)، التي تمثل أطراف التأويل في تحليل الخطاب. وهنا تتضح ضرورة التَّبَيُّن الحقيقي الذي تنم عليه المناهج الألسنية.

إنَّ مناهج التأويل في وعاء اللغة متعددة؛ فنظرية السياق مثلًا تعتبر ركيزة أساسية في فهم الخطاب، وقد أولته الدراسات اللسانية اهتمامًا كبيرًا، إضافة إلىٰ نظرية التلقي التي تفرعت علىٰ فضاءات كثيرة تدخلت أساسًا في فهم الخطاب؛ فنظرية السياق قد تركز ورودها علىٰ النص أساسًا، ولهذا فإنها قد كَفِلَتْ منحىٰ تأويليًا كبيرًا في فهم النص، أما نظرية التلقي فلها تَعَلُّقٌ بالقارئ أو المؤوِّل؛ حيث إنَّ القارئ للنص يعتبر أساسًا وجوهرًا في العملية التأويلية؛ لأنَّ تعاطي النصوص يفرض علىٰ قارئها أن يكون مُلِمًّا بآليات التأويل أصولًا وفروعًا، ومع المراعاة في جوار ذلك لعرف اللغة بيانًا وتبيينًا.

ولا غرو فإنَّ هذه النظريات قد استثمرها علماء الأصول أيَّما استثمار، لكن وجه التباين بينها وبين المنجز الألسني هو طبيعة التناول الذي أضافته بعض الدراسات الألسنية، فلقد قامت هذه الأخيرة في عملية التأويل علىٰ ثلاثية «**القارئ -النص- المؤلف**» ، لا يستقيم النظر الصحيح في التأويل إلا إذا اصطحبناها، وأعرناها بمعيار النقد والكشف عن أغوارها.

فالنص المقروء وما يجب تَعَيُّنُهُ فيه يتمحور دائمًا حول طرفين اثنين يمكن تسميتهما ببساطة: **مواضع اليقين ومواضع الشبه**، ويقصد بمواضع اليقين الأمكنة الأكثر وضوحًا وجلاء في النص، التي منها يتم الانطلاق لبناء التأويل، أما مواضع الشك فَيُعْنَىٰ بها مواضع الغموض والانغلاق التي تسمح بتدخل القارئ من أجل اقتراح الفرضيات، وتتيح التأويلات المتعددة للنص، إضافة إلىٰ الوحدات الدلالية التي يمكن فهمها. وهنا تدخل نظريات التأويل من سياق وغيرها . . . من بابها الواسع.

أما القارئ فهو ما ينبغي أن يشتمل عليه القارئ من مؤهلات ثقافية واسعة، ومن طرق المنطق الممكن استخدامها في العمل اللغوي. وقد عرض علماء الأصول لهذه المؤهلات فلها مظانها.

أما المؤلف فهو كاتب النص، وهذا بالنسبة إلىٰ النص الأدبي، أما في النص الديني فهو الشارع الحكيم ﷻ، وقد أولىٰ الشاطبي اهتمامًا كبيرًا بمقاصد الشارع بيانًا وإيضاحًا.

إنَّ قراءة التأويل في حقلنا المعرفي سواء فيما أصَّله علماء الأصول القدامىٰ، أو بلوره آخر النتاج اللساني في عصرنا ليست رغبة هَمُّهَا التجديد أيّ تجديد، وكيفما حصل واتَّفَقَ؛ بل يلزم أن يكون وعيًا حضاريًا بضرورة التفاعل، وبحتميته، لِتُوَاصِل الذاتُ مسيرتها قوية بما تملك، مطمئنة لِمَا تُحَقِّق، من دون أي شعور بالنقص، ولا أي إحساس بتفاخر كاذب، شعارها الدائم الحكمة ضالة المؤمن، ليست الحكمة بوصفها محتوىٰ، ولكن أيضًا باعتبارها شكلًا (تقنيات، وآليات)، ونبراسها المنير ما قام به كبار الأصوليين ذاتُهم، الذين لم تمنعهم أصالتهم من الاستفادة من المنطق ومعطياته قديمًا، وحتىٰ حين تم رفضه من بعضهم فلم يكن ذلك إلا من خلاله وبوسيلته[1].

فالمسألة في عمقها مسألةُ تفاعل تفرضه اللحظة الحضارية، وتستدعيه حتميةُ الاستمرار التي تقتضي إنجَازَ التأصيل المطلوب، الذي لا يمكن أن يتم من دون إحداث التفاعل الإيجابي والمثمر بين العناصر الأصيلة في اللحظة التي نعيشها، وبين مكونات القوة والأصالة في تراثنا؛ لأنَّ ذلك هو السبيل لتأصيل الفكر الإنساني في حركة النمو والتقدم، ولا سيما الفكر الإسلامي الذي هو خط الخلاص في الدنيا والآخرة[2].

إنَّ الفكر الإسلامي، ولا سيما المرتبط بالوحي الإلهي ارتباطًا مباشرًا، تراثٌ غني، لا بحجمه وعدد مؤلفاته ومتونه، ولا بمساحته الزمنية الممتدة؛ ولكن بنوعية القضايا التي عالجها، وبطبيعة الإشكالات التي تعاطاها، وبتقديم الحلول والمقترحات التي أنجزها، غِنًىٰ يتحول عُمْقًا إنسانيًا له طابع الامتداد مع الزمن بسبب تعلقه بالوحي المعْجِز باستمرار، وارتباطه بمتلقي الوحي، أي الإنسان،

---

(١) القراءة في الخطاب الأصولي الاستراتيجية والإجراء، يحيىٰ رمضان، عالم الكتب (الأردن)، ص٢٨.

(٢) النص والتأويل وآفاق حركة الاجتهاد، محمد حسين فضل الله، المنطلق، عدد: ١١٧، ١٤١٧/ ١٩٩٧، ص٢١.

وقضاياه المستجدة دومًا ومن دون توقف، وبثوابته التي لا يغادرها هذا الإنسان، أو عليه أن لا يغادرها إن أراد أن يبقىٰ في دائرة الإنسانية التي أرادها له خالقه. والمنجز الألسني المعاصر أيضًا فيه من عناصر القوة والتقدم ما لا ينكره إلا جاحد أو جاهل؛ لأنَّه تراث أثار كثيرًا من المشكلات اللسانية، أو فيما يتعلق بالتأويل علىٰ وجه الخصوص، ليست فقط علىٰ مستوىٰ التصنيف والأشكال، ولكن كذلك علىٰ مستوىٰ النظريات اللسانية التي بلورها ونفخ في روعها.

كما أننا نتوجه بكثير من النقد لبعض المحطات التي وقف عندها، والتي كانت تخطيًا لحدود النص المرسومة، تحت غطاء التماهي ومعرفة التأويل من أجل التأويل، دون مراعاة الضوابط والمبادئ التي يحتكم إليها النص في وروده، وفي دلالاته. وهذا عين ما وقعت فيه كثير من المناهج الغربية، مثل البنيوية التي لم تُعْنِ أي بال علىٰ صاحب النص، وجَرَّدَتْهُ عن كل السياقات والظروف التي أُنْتِجَ فيها؛ فعزلوا النص عن المحيط الخارجي، ولم يُوَفِّرُوه ضمن أهم مشمولاته وتركيباته، إضافة إلىٰ التفكيكية التي أَوْدَتْ بالنص إلىٰ جراحة مستمرة لا تقف عند حَدٍّ، ولا تخلُد إلىٰ منهج. فكل تأويل هو نقض لسابقه، وفرضوا علىٰ النص حمولات ليست في فضائه، لا من قريب ولا من بعيد؛ فنسفوا بهذا المنهج أَهَمَّ احتواءٍ في نظرية التأويل، وهو الشروط والمقاييس والضوابط التي يخضع لها النص عند تأويله، كما سيأتي بيانه في مظانه في أثناء البحث.

إنَّ دراستنا لهذه المقاربة والتفاعل، هي بمنأىٰ عن بعض الدراسات التي تخطت كل الحدود التي يفرضها التفاعل المعرفي الموضوعي المتناغم، فلم تُفَرِّقْ بين التباين الأصيل في التعاطي مع نصوص الوحي وأي نص آخر؛ فأفضوا علىٰ كثير من دراساتهم ذلك العمىٰ الذي أنتجه العقل الغربي، مثل التاريخانية التي أفضَتْ الإنسانيةَ علىٰ النص الإلهي، والبنيوية التي أقصت المؤلف، والتفكيكية التي أقصت كل تأويل فلم تُعْنِ للضبط والثبات علىٰ بال، بل كل شيء في نظرها متغير، بنَقْلِها من محيطها الأدبي، وفَرْضِهَا علىٰ المحيط القرآني، ويتصدر الحديث هنا عن مشروع نصر حامد أبو زيد وأركون والشرفي وغيرهم من الذين لم يفرقوا بين الغث والسمين؛ فأتوا علىٰ كل نظرية وأرغموها في النص الديني، ليخلص بعد ذلك هذا النص مُبْتَسَرًا يشكو خُلُوَّهُ

من أصالته، ومن خصوصيته، بل وأفقدوه كل معاني المقصدية الإلهية التي تغياها الشارع الحكيم منه؛ فغابت المقاصد ولم تُسْعِفْهُم الوسائل؛ لأنَّ من ساءت وسائله ساءت غاياته.

فدراستنا هي بمنأىٰ عن كل هذه المنزلقات المنهجية والمعرفية وراء التماهي مع كل شاردة وواردة، دون الانسلاك في قشيب الضبط والخصوصية التي تفرضها طبيعة النص؛ فالنص الإلهي يتعالىٰ تمام العلو عن كل الابتسار التاريخاني، والزمن التاريخي المتوقف. ليأخذ بُعْدًا تتحقق معه أسمىٰ المقاصد والغايات التي تغياها الشارع الحكيم، وهي الصلاحية الزمانية والمكانية، امتثالًا لقوله تعالىٰ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٤٨]. فالهيمنة التي أوحىٰ الله بها في هذه الشريعة، تعبير عن تلك المقدرة والتأهيل اللَّذَيْنِ بهما تستقيم أحوال البشرية، ويصلح نظام الكون.

إذا كان الأمر علىٰ غير ذلك المنحىٰ الذي ارتضاه هؤلاء، فأين تضع هذه الأطروحة نفسها؟ فهل هي تطمح إلىٰ أن تَضُمَّ صوتَها إلىٰ ما دعا إليه بعض المفكرين المعاصرين أمثال الشيخ حسين فضل الله، والدكتور يحيىٰ رمضان من إعادة النظر في ما استهلكناه من علوم ونظريات تركها لنا التراث[1]، من أجل الوقوف علىٰ مواقع الإبداع فيما اعتمدوه حتىٰ تكون حركتنا العلمية الثقافية حركة تعيد هذه المناهج من أجل توظيفها في الراهن المعاصر؟[2]، ومن ثَمَّ تلتقي في طموحها مع دعوة كثير من النقاد والباحثين إلىٰ تجديد أصول الفقه بحَسَبِ معطيات المنجزات المعاصرة في المجالات والميادين المختلفة التي لها علاقة بفهم النص وتأويله؟

إنَّ هذا عمل لا تدعيه هذه الأطروحة لنفسها، وتلك مهمة كبرىٰ ليس بإمكان صاحبها التجاسر عليها، فتلك غاية قصوىٰ. نحاول في إطارها أن نستعيد بعض الدراسات النوعية المعاصرة.

إنَّ هدف هذه الأطروحة أقل من ذلك بكثير؛ فبعيدًا عن هذا وذاك تسعىٰ هذه الأطروحة جاهدة من أجل فهم التراث الأصولي فَهْمًا يجعله يتبوأ مكانته اللائقة به

(١) النص والتأويل وآفاق حركة الاجتهاد، محمد حسين فضل الله، ص٢١.
(٢) المرجع نفسه، ص٢١.

ضمن الممارسات التي تعاطت لمعالجة النص، مكانة لا تدعي له -بوصفه إنجازًا بشريًا- القداسة، كما هي في الوقت نفسه لا تركن إلىٰ قِدَمِهِ من أجل إظهار قصوره.

فإشكالية الموضوع تنطلق من النظريات التي كَلَّلَ الفكر الأصولي مساعيها باحثة عن أهم المحطات التي تَدَخلَتْ أساسًا في العملية التأويلية.

مستفيدة من المنجز اللساني المعاصر في بلورة كثير من هذه النظريات.

فما موقع نظرية السياق ونظرية التلقي في التأويل بوصفهما آلية تأويلية تدخل أساسًا في تركيب النص؟

وإذا كانت هذه النظريات نفسُها وغيرُها قد أخذت شكلًا واسعًا في المناهج الألسنية المعاصرة؛ فما هي الإضافات المعرفية والمنهجية التي أفضتها هذه المناهج عليها؟

ولا تَغْفُلُ هذه الأطروحة كذلك من ضمن إشكالاتها ذلك التباين الأصولي في مناهج التأويل في المدارس الأصولية والمدارس اللسانية المعاصرة، لتنشئ وُصْلَةً بينهما تحت سُلَّمِ التأثير والتأثر.

فما مظان التوافق والتناغم؟ وما هي مواقع التميز والتباين؟

وإذا كان الفكر المقاصدي بوصفه أداة أساسية في العملية التأويلية؛ فإلىٰ أي مدىٰ استفادت المنظومة الأصولية واللسانية من هذا الفكر؟، ثم أين يدخل هذا الفكر تحديدًا في العملية التأويلية؟، فهل يقتصر وروده علىٰ مقاصد النص؟، أم علىٰ مقاصد (المؤلف) أي الشارع؟، أم علىٰ مقاصد القارئ؟، أم عليهم جميعا؟

هذا وغيره تَدَّعِي هذه الأطروحة بحول الله تعالىٰ وطوله أن تحيط البحث في إشكالاته، والتنقيب علىٰ أهم محطاته وفضاءاته. حتىٰ تَخْلُصَ إلىٰ قشيب منيع يحكي التمازج والتوافق.

إنَّ اختياري للموضوع يأتي من وراء ذلك النَّهَم العلمي الذي ينتابُنِي دائمًا، وخاصة في الفكر الأصولي، لما يحويه من إبداع يستدعي دائمًا استذكاره والبحث في لَمِّيَّاتِهِ، بالإضافة إلىٰ عامل الجدة والتميز التي نبتغيها من وراء المعايشة لمباحثه، في جوار الدراسات الألسنية المعاصرة، فاختياري جاء مساوقًا لتلك الحركة العلمية التي هَبَّتْ

في رد الاعتبار للنتاج المعرفي اللساني المعاصر، الذي بات يشهد خطوة رائدة في علم اللغة، ومناهج التأويل في قراءة النصوص. أمام كل هذه التحديات والفضاءات وقع شغفي ببلورة هذه المناهج وإعادة قراءتها، بِوَسَاطةٍ منهجيةٍ ومعرفيةٍ تحكي تناغمًا وتباينًا في كثير من محطاتها وإشكالاتها. مُكَلِّلِينَ في ذلك كُلِّهِ مَسَاعِيَ الفكر المقاصدي، الذي كان رفيق دربي في مرحلة الماجستير حيث كان موضوعي «**الفكر المقاصدي وتجربة التأصيل عند الإمام شاه ولي الله الدهلوي**»؛ فموضوع هذه الأطروحة (الدكتواره)، يُعد امتدادًا لما طَرَقتُ بابه في مرحلة الماجستير ضمن بحث المقاصد، وهذا ما سينعكس تأثيره وتأثره في مباحث هذا الموضوع الواسع النطاق، والمترامية أطرافه، أسأل الله تعالىٰ بحوله وطوله أن يعينني فىٰ خوض غماره، إنَّه ولي ذلك والقادر عليه.

لعل من آفة «فَقْد الدليل أن يمشي الإنسان علىٰ غير سبيل، وينتمي إلىٰ غير قبيل»[1]، إنَّ البحث العلمي يقتضي إعارته وفق منهجية تنتظم من خلالها أبحاثه، وهذا ما قصدناه في بحثنا، فكان خِلْوًا من العفوية التي لا تُلْفِي بالًا علىٰ أي طريقة تُنَاقَش الإشكالات، فلم نمش علىٰ غير سبيل، ولم ننتم إلىٰ غير قبيل.

لقد تباينت موضوعات البحث في المفردات التي طرقنا بابها، مما يقتضي تعدد المناهج إزاء هذه الموضوعات.

وقد قامت دراستنا في أساسها علىٰ المقارنة، **فالمنهج المقارن** حاضر بقوة حضور الازدواجية التي طرقنا بابها في طرح نظريات التأويل؛ الفكر الأصولي والفكر الألسني المعاصر، والمنهج المقارن قائم علىٰ المقاربة، لكن أي مقاربة، ليست مقاربة تزول أمامها الفوارق، ولكنها مقاربة تستدعي حضور مظان الثراء والتناغم التي لا تفرض تناقضًا ولا تخطيًا لحدود التأويل التي يُقِرُّها النص في نسقه التركيبي. كُلُّ ذلك مُكَلَّلًا بأنواع النقود والتحليلات التي تفرضها إشكالات البحث.

وفي حديثنا عن التعدد المعرفي للمدارس الأصولية إزاء التأويل نستصحب معنا **المنهج الدياكروني** الذي هو فرع عن المنهج التاريخي، الذي يبحث عن الحركة

---

(١) الموافقات: ١/ ٢٢.

التطورية التي مرت بها آلية التأويل في نشأتها بدءًا من مدرسة الأثر والرأي إلىٰ رسالة الإمام الشافعي ثم الكتب الخمسة الأولىٰ الأصولية، مستصحبين في ذلك كله عوامل التأثير والتأثر، القائمة علىٰ الفلسفة التاريخية التي تحكمت في ذلك.

كما أنَّ **المنهج التحليلي** بأطره الثلاثة (التفسير، النقد، الاستنباط)، حاضر في إزاء الإشكالات التي بات التأويل يطرحها؛ كمسائل تصنيف النص في تمثلاته المتعددة بين الظهور والخفاء، والإحكام والتشابه، والوضوح والغموض، إضافة إلىٰ نظرية السياق والتلقي وغيرها من النظريات التي تستدعي عند توظيفها نقدًا وتحليلًا تفرضه الدراسة، فعن طريق التفسير نقوم بتحليل سمات الخطاب وتركيباته، وهو مقدمة إلىٰ الخطوة الثانية، وهي النقد الذي يقوم علىٰ التقويم والتصحيح والترشيد، بعد إعارة ذلك ومحاكمته إلىٰ قواعد قررها المحققون، أو إلىٰ نسق كلي، لنَخْلُصَ في الأخير إلىٰ الاستنباط أو الاستنتاج، وهو عملية تركيبية لمحصلة النقد التي خضناها في تقويمنا لمفردات الإشكالات العالقة التي ندبنا الكشف عن لمياتها.

إنَّ هذا الموضوع يورث من الجدة أنَّه بحث يُعْتَبَرُ في صدارة الاهتمام اللساني والتأويلي، وتحليل الخطاب في زماننا، وقد طَرَقَ هذا النَّوْعَ من الدراسات بَعْضُ البحوث التي كتبها أصحابُها متناولين المناهج التأويلية في أصول الفقه، إضافة إلىٰ المنجز الألسني المعاصر.

فهناك دراسة مغربية تحت عنوان «**القراءة في الخطاب الأصولي . . الاستراتيجية والإجراء**» للدكتور يحيىٰ رمضان، وقد تناول فيها مناهج التأويل الأصولية والمنجز الألسني، في دراسة مقاربية ارتأىٰ من ورائها الاستفادة من المناهج الألسنية، لكنه أغفل كثيرًا من الآليات التأويلية مثل السياق، وحقيقة المعنىٰ والظاهر، كما أنَّ إيراد الفكر المقاصدي أخذ شكلًا خافتًا، مع أنَّ الفكر المقاصدي يعتبر هو الأساس في العملية التأويلية.

وهناك دراسة بعنوان «**علم التخاطب الإسلامي**» للدكتور محمد يونس علي، وقد تناول فيها كثيرًا من المناهج التأويلية، لكن بحثه تركز أساسًا علىٰ نظرية السياق عند ابن تيمية مقارنة بالمنجز اللساني المعاصر، فلم تُحِطْ بمناهج التأويل الأصولية المهمة.

وهناك دراسة عنوانها «**نظرية النص من بنية المعنىٰ إلىٰ سيميائية الدال**» للدكتور حسين خمري، وقد تناول فيها مناهج الألسنية إضافة إلىٰ بعض المناهج الأصولية في تحليل الخطاب، ولمَّا كان تخصصه في اللسانيات؛ فإنَّ حضور الخطاب الأصولي كان باهتًا إضافة إلىٰ بعض المسائل التي لم يُعِرْهَا توسيعًا كافيًا، كنظرية السياق، ونظرية التلقي. فغير هاتين الدراستين لم أجد دراسة تطرقت إلىٰ الموضوع بما طرقت بابه.

غير أني أستفيد من كل دراسة تناولت البحث في شق منه أو دراسة لسانية لتحليل الخطاب بصفة عامة، إضافة إلىٰ كتب الفكر الأصولي خاصة كتاب الرسالة للإمام الشافعي والكتب الخمسة الأولىٰ: الإرشاد والتقريب لأبي بكر الباقلاني، والمعتمد لأبي الحسين البصري، والبرهان للإمام الجويني، والإحكام في أصول الأحكام لابن حزم، والمستصفىٰ للإمام الغزالي. إضافة إلىٰ كتب المقاصد خاصة موافقات الإمام الشاطبي وابن عاشور وقواعد القرافي والعز ابن عبد السلام، بالإضافة إلىٰ الإتقان في علوم القرآن وكتب الإمام عبد القاهر الجرجاني وابن جني، وغيرهم من علماء فقه اللغة. فضلًا عن كتب اللسانيات المعاصرة.

وقد عرضنا في الأخير لائحة للمصادر والمراجع المهمة التي نعتمدها في موضوع بحثنا.

قد احتوت هذه الدراسة علىٰ بابين؛ الباب الأول كان تأسيسيًا، أما الباب الثاني فهو طريق نحو الإجراءات العملية والمناهج الأساسية في العملية التأويلية.

الباب الأول: في السوابق والمقدمات.

ويحتوي علىٰ فصلين اثنين:

الفصل الأول: التأويل الأصولي والتأويلية المعاصرة بين التأسيس والاستمداد.

وقد بحثناه في مبحثين اثنين:

المبحث الأول: مدخل إلىٰ النظرية التأويلية الأصولية.

المبحث الثاني: مدخل إلىٰ جذور وأركان التأويلية المعاصرة.

أما **الفصل الثاني**، الذي يحمل عنوان إشكالية المقاربة بين التأويل الأصولي والتأويلية المعاصرة؛ فقد تناولناه في مبحثين أيضًا:

المبحث الأول: الإطار المفهومي لمصطلح المقاربة والصيغة المنتخبة.

المبحث الثاني: واقع المقاربة ومفهومها في الدراسات المعاصرة.

أما **الباب الثاني**، يحمل عنوان في المقاصد والغايات؛ فهو بدوره يحتوي علىٰ فصلين اثنين:

الفصل الأول: الدلالات اللغوية ومستوياتها وحدود التأويل.

وقد احتوىٰ بدوره علىٰ ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الدلالات اللغوية وأنماط اللسان.

المبحث الثاني: مستويات النص وطرق الدلالة.

المبحث الثالث: حدود التأويل.

أما **الفصل الثاني** فهو بعنوان: أدوات النظر المقاصدية في العملية التأويلية.

ويتألف من مبحثين اثنين:

المبحث الأول: التوظيف المقاصدي في آليات التأويل.

المبحث الثاني: قواعد المقاصد بين التأويل والتنزيل.

وختمت البحث **بخلاصة** جمعت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها.

وأخيرًا، أتوجه بالضراعة والانطراح أمام رياح اللطف والإحسان، لأقف منكسرًا أمام ملاذي، وملجئي؛ أسترشد فيه طريقًا يحفظني من التيه والبوار، وقوة تكسبني القيام بحقوقه، فهو حسبي وعليه التكلان، ولا حول لي، ولا طول إلا به ﷻ.

وصلَّىٰ الله وسلَّم علىٰ سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه أجمعين.